

Pôle Ressources  
Direction Approvisionnements et Marchés  
Division Normalisation et Etudes

Casablanca, le 13 JAN 2016

## Note d'information aux fournisseurs

**Objet :** Identifiant Commun de l'Entreprise « ICE »

Messieurs,

Nous portons à votre connaissance que la loi de finances n° 70-15 pour l'année budgétaire 2016 promulguée par dahir 1-15-150 du 19 décembre 2015 et publiée au Bulletin Officiel n° 6423 du 21 décembre 2015 a prévu l'obligation de mentionner, à partir du 1<sup>er</sup> janvier 2016, sur les factures ou les pièces en tenant lieu, l'Identifiant Commun de l'Entreprise « ICE ». ( Cf. Article 145-VIII ci-attaché).

En vertu desdites dispositions, nous vous prions de bien vouloir renseigner au niveau de vos factures déposées à l'Office à partir de cette date, l'Identifiant Commun de l'Entreprise « ICE » de votre organisme.

Toute facture ne faisant pas apparaître cette mention obligatoire sera retournée au concerné.

Le guide d'obtention dudit ICE est disponible sur le site [www.ice.gov.ma](http://www.ice.gov.ma).

Nous restons à votre disposition pour tout complément éventuel d'informations et vous prions de croire à nos meilleures salutations.

Division Normalisation et Etudes

Signé: Abdellah AMNACH

PJ : Article 145-VIII du Code Général des Impôts

«المادة 145 - .....

«المادة 169 - الأداء الإلكتروني (ينسخ)

«المادة 169 - الأداء الإلكتروني

«ا. - يمكن للخاضعين للضريبة ..... للوزير المكلف بالمالية

«غير أنه ..... لدى إدارة الضرائب:

«.....

«.....

«- وابتداء من فاتح يناير 2016

«..... دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة؛

«- وابتداء من فاتح يناير 2017، بالنسبة لجميع المنشآت باستثناء

«المقاولات الخاضعة للضريبة على الدخل وفق نظام الربح الجزافي

«المنصوص عليه في المادة 40 أعلاه، حسب الكيفيات المحددة

«بنص تنظيمي.

«كما يتعين على الخاضعين للضريبة .....

(الباقي لا تغيير فيه)

«المادة 170 - III - فيما يتعلق بالشركات .....

«..... الإعفاءات المذكورة.

«وحيثُ تحديد الدفعات المستحقة عن السنة المحاسبية الجارية

«استناداً إلى مبلغ الضريبة أو مبلغ الحد الأدنى الذي كان يستحق

«دفعه في حالة عدم الإعفاء، مع تطبيق الأسعار التي تخضع لها

«الشركات المعنية برسم السنة المحاسبية الجارية.»

«المادة 172 - التحصيل عن طريق الجدول

«تفرض الضريبة على الشركات عن طريق الجدول:

«- إذا لم تدفع .....

«..... والزيادات المترتبة بها:

«- في حالة فرض الضريبة تلقائياً أو تصحيح مبلغ الضرائب وفق

«ما هو منصوص عليه في المواد 220 و 221 و 221 المكررة و 222

«و 228 و 229 أدناه.

«المادة 173 - التحصيل بواسطة الأداء التلقائي

«ا. - يدفع بطريقة تلقائية لدى قابض إدارة الضرائب:

«.....

«..... رأس المال والدين.

«..... في حسابه.

«- الضريبة المستحقة على الخاضعين للضريبة المحددة دخولهم

«VII - يجب على الخاضعين للضريبة الذين ليست لهم

«صفة تاجر أن يضيفوا في جميع الوثائق التي يسلمونها لزبائنهم

«أو للأغيار رقم تعريفهم الضريبي المسلم لهم من طرف المصلحة

«المحلية للضرائب وكذا رقم القيد في الرسم المني.

«VIII - يجب على الخاضعين للضريبة أن يبينوا رقم التعريف

«الموحد للمقاولة في الفاتورات و أي وثيقة أخرى لها قوة الإثبات التي

«يسلمونها لزبائنهم و كذا في جميع الإقرارات الجبائية المنصوص

«عليها في هذه المدونة.

«المادة 146 - أوراق إثبات النفقات

«يجب أن تكون عمليات شراء السلع والخدمات التي يقوم بها

«الخاضع للضريبة لدى بائع خاضع للرسم المني متجزأة فعلياً و مثبتة

«بفاتورة قانونية لها قوة الإثبات تحرر في اسم المعني بالأمر.

«ويجب أن تتضمن .....

(الباقي لا تغيير فيه)

«المادة 155 - الإقرار الإلكتروني

«ا. - يجوز للخاضعين ..... بقرار للوزير المكلف بالمالية.

«غير أنه يجب الإدلاء لإدارة الضرائب بطريقة إلكترونية بالإقرارات

«السالفة الذكر:

«.....

«.....

«- وابتداء من فاتح يناير 2016

«..... دون احتساب الضريبة على

«القيمة المضافة:

«- وابتداء من فاتح يناير 2017 بالنسبة لجميع المنشآت، باستثناء

«المقاولات الخاضعة للضريبة على الدخل وفق نظام الربح الجزافي

«المنصوص عليه في المادة 40 أعلاه، حسب الكيفيات المحددة

«بنص تنظيمي.

«يتعين على الخاضعين للضريبة .....

(الباقي لا تغيير فيه)

«المادة 164 - منح الامتيازات الجبائية

«ا. - .....

«ب. - .....